

المملكة المغربية

الحمد لله وحده

باسم جلالة الملك و طبقاً للقانون

القرار عدد : 2/21
المؤرخ في : 2016/1/21
ملف تجاري
عدد : 2013/2/3/1421

ورثة [REDACTED]
ضد [REDACTED]
الشركة

بتاريخ : 2016/1/21

إن الغرفة التجارية القسم الثاني بمحكمة النقض في جلساتها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه :

بين : ورثة [REDACTED]

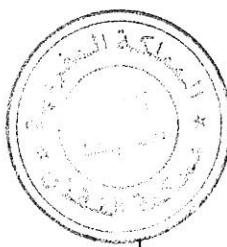
وحيد - فؤاد لقبهم لحمادي ؟ و أرملته الثانية خديج [REDACTED]
عن نفسها بالنيابة عن
أولادها منه القاصرين كريم - عثمان - محمد - مروى [REDACTED]
عنوانهم [REDACTED] . الدار البيضاء .

ينوب عنهم الأستاذ حسن باكيو المحامي بهيئة الدار البيضاء والمقبول للترافع أمام محكمة النقض .

الطلابون

و بين : الشركة [REDACTED]
في شخص رئيس و أعضاء مجلسها الإداري الكائن مقرها
شارع [REDACTED] الدار البيضاء .

المطلوبة



الرمزأس

رقم الملف 2013/2/3/1421
رقم القرار 2/21

بناء على مقال النقض المودع بتاريخ 30_8_2013 من طرف الطالبين المذكورين أعلاه بواسطة نائبهم الأستاذ حسن باكو الرامي إلى نقض القرار رقم 3872_2013 الصادر بتاريخ 23_5_2013 عن محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء في الملف عدد : 3988_2013 . و بناء على الأوراق الأخرى المدلل بها في الملف .

و بناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في : 28 سبتمبر 1974 .

و بناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر في : 31_12_2015 .

و بناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ : 21/1/2016 .

و بناء على المناداة على الطرفين و من ينوب عنهم وعدم حضورهم.

و بعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد عمر المنصور والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد محمد بلقسيوية .

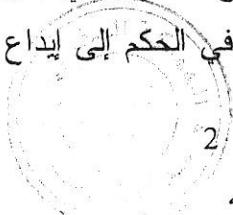
و بعد المداولة طبقا للقانون:

حيث يؤخذ من وثائق الملف والقرار المطعون فيه ادعاء الشركة المغربية للمحروقات (المطلوبة) أنها تملك محطة لتوزيع الوقود وأن لحمادي محمد كلف بتسخير المحطة بمقتضى عقد مؤرخ في 4_9_1972 وأنه توفي بتاريخ 26_3_2010 ؛ وأن الفصل 5 منه ينص على أن العقد يفسخ بقوة القانون بمجرد وفاة المسير ؛ وأنها أذررت الورثة بإفراغ المحل إلا أنهم تمسكوا باتفاق أبرم بتاريخ 8_4_1997 بين الجامعة الوطنية وأرباب محطات الوقود وشركات التوزيع والحال أنه اتفاق فيه خرق للقانون المنظم لعقود التسخير الحر ؛ و التمسك الحكم بإفراغ الورثة ؛ و بعد التدخل في الدعوى من طرف الجامعة الوطنية لتجار و أرباب محطات الوقود في الدعوى و جواب الورثة بأن المدعية لم تدل بما يفيد التراجع عن الاتفاقية المؤرخة في 8_4_1997 و بعد تمام الإجراءات أصدرت المحكمة التجارية حكما برفض الطلب ؛ أبطلته محكمة الاستئناف و تصدت و قضت بقبول الدعوى و طلب التدخل الإرادي شكلا ؛ و موضوعا بإفراغ الورثة بمقتضى القرار المطلوب نقضه .

حيث من جملة ما يعييه الطاعون على القرار خرق القانون و حقوق الدفاع بدعوى أن الفصل 9 ق م ينص على وجوب إحالة القضايا المتعلقة بفأقي الأهلية و بصفة عامة جميع القضايا التي يكون فيها ممثل قانوني نائبا أو مؤازرا لأحد الأطراف على النيابة العامة لتصنع مستتجاتها تحت طائلة بطلان الحكم ؛ وأن محكمة الاستئناف و بعد وقوفها على هذا الخرق أحالت الملف على النيابة العامة بالاستئناف و اعتبرت القضية جاهزة و بنت فيها رغم أنه كان ينبغي عليها التصريح بالبطلان و إحالة الملف برمه و من جديد على المحكمة التجارية للبث فيه طبقا للقانون و هو ما لم يتم مما تكون معه محكمة الاستئناف قد خرقت القانون مما يعرض قرارها للنقض .

حقا حيث أنه بمقتضى الفقرة 5 من الفصل 9 ق م يجب أن تبلغ للنيابة العامة القضايا التي تتعلق بفأقي الأهلية و بصفة عامة جميع القضايا التي يكون فيها ممثل قانوني نائبا أو مؤازرا لأحد الأطراف على النيابة العامة ؛ و يشار في الحكم إلى إيداع مستتجات النيابة أو تلاوتها بالجلسة

الرمز آس



ص

و إلا كان باطلاً؛ وأن محكمة الاستئناف التجارية مصدرة القرار المطعون فيه عندما وقفت على أن الملف لم يحل على النيابة العامة واعتبرت أن الحكم المستأنف باطلاً كان عليها أن لا تتصدى للبت في القضية لأن الفصل 146 ق م أوجب على محكمة الاستئناف لكي تتصدى أن تكون القضية جاهزة؛ وفي النازلة فالقضية غير جاهزة لأنه لا يمكن تدارك الإخلال المذكور أعلاه خلال مرحلة الاستئناف؛ فجاء قرارها فاسد التعليل عرضة للنقض.

وحيث أن حسن سير العدالة و مصلحة الطرفين يقتضي إحالة الملف على نفس المحكمة مصدرة القرار ./.

لهذه الأسباب

قضت محكمة النقض بنقض القرار المطعون فيه و بإحالة القضية والأطراف على نفس المحكمة مصدرته لتبت فيه من جديد بهيئة أخرى طبقاً للقانون و بتحميل المطلوبة في النقض الصائر .

كما قررت إثبات قرارها هذا بسجلات المحكمة المصدرة له؛ اثر الحكم المطعون فيه أو بطرته .

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات الاعتيادية بمحكمة النقض بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متراكبة من رئيسة الغرفة السيد دة مليكة بنديان رئيسة والمستشارين : عمر المنصور مقررا - طفيقة رضا - خديجة الباين - محمد الكراوي أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد احمد بلقيسيوية وبمساعدة كاتب الضبط السيد عبد الرحيم أيت علي .

كاتب الضبط

المستشار المقرر

رئيسة الغرفة

